الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

قسم الشريعة والقانون

تنظم ملتقى وطني حول:

العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي وأحكام الفقه الإسلامي

الأربعاء 29 أفريل 2026

الرئيس الشرفي أ.د السعيد دراجي (مدير الجامعة)

رئيس الملتقى أ.د.أمير شريبط (عميد الكلية)

المنسق العام للمتلقى أ.د. سعاد قصعة (مديرة مخبر البحث)

مديرة الملتقى أ.د.ليندة بومحرات

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى :د.صورية عائشة باية بن حسين

عنوان المداخلة: العملات الرقمية في الجزائر: إشكالية الحظر التشريعي في ظل التوجه نحو الدينار الرقمي

Cryptocurrencies in Algeria: The Issue of Legislative Bans Amid the Shift Toward a Digital Dinar

أد/ سعاد قصعة. قسم الشريعة والقانون. كلية الشريعة والاقتصاد. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

أد/ زهرة بن عبد القادر قسم الشريعة والقانون. كلية الشريعة والاقتصاد. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

الملخص:

شهدت العملات الرقمية انتشارا متسارعا فرض تحديات قانونية ونقدية على الأنظمة المالية، خاصة فيما يتعلق بتكييفها القانوني وتنظيم التعامل بها. وفي هذا السياق، تبنى المشرع الجزائري موقفا يقوم على حظر التعامل بهذه العملات، بالنظر إلى ما تنطوي عليه من مخاطر تمس استقرار النظام النقدي والأمن المالي.غير أن هذا التوجه يقابله مسعى نحو تحديث المنظومة النقدية من خلال التفكير في اعتماد عملة رقمية سيادية تتمثل في الدينار الرقمي، وهو ما يطرح إشكالية تتعلق بمدى انسجام الحظر التشريعي مع هذا التوجه.

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل الإشكالات القانونية المرتبطة بحظر العملات الرقمية في الجزائر، من خلال دراسة الأساس التشريعي للحظر، وآثاره على الأمن القانوني للمعاملات، ثم بحث مدى قدرة الدينار الرقمي على تقديم بديل تنظيمي يحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي ومقتضيات التحول الرقمي. وتخلص الدراسة إلى أن الجمع بين الحظر والتوجه نحو الدينار الرقمي لا يعكس تناقضا، بل يجسد سياسة تشريعية احترازية، غير أن فعاليتها تبقى رهينة بمدى تطوير إطار قانوني متكامل ينظم هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية؛ الحظر التشريعي؛ الأمن القانوني؛ الدينار الرقمي؛ النظام النقدي.

Abstract :

Digital currencies have expanded rapidly, raising complex legal issues regarding their classification and regulation. In Algeria, the legislator has adopted a prohibitive approach to protect financial stability and monetary security. At the same time, there is a growing orientation toward modernizing the monetary system through the potential adoption of a sovereign digital currency, namely the digital dinar.

This paper analyzes the legal issues arising from the prohibition of digital currencies and examines whether the digital dinar can provide a regulatory alternative that balances financial stability with digital transformation. It concludes that this dual approach reflects a precautionary policy whose effectiveness depends on establishing a comprehensive legal framework.

Keywords : Digital currencies ; Legislative prohibition ; Legal certainty ; Digital dinar ; Monetary system.

مقدمة:

شهد العالم في ظل الثورة الرقمية تحولات عميقة مست مختلف مجالات الحياة، وكان للنظام النقدي والمصرفي نصيب وافر من هذه التحولات، خاصة مع بروز العملات الرقمية التي أعادت طرح تساؤلات جوهرية حول مفهوم النقود وحدود تدخل الدولة في تنظيمها. وقد فرضت هذه العملات واقعا جديدا على التشريعات الوطنية، التي وجدت نفسها أمام ضرورة الموازنة بين متطلبات الابتكار المالي ومقتضيات الاستقرار النقدي، وهو ما أدى إلى تباين مواقفها بين الحظر والتنظيم.

وفي هذا الإطار، تبنى المشرع الجزائري موقفا يقوم على حظر التعامل بالعملات الرقمية، استنادا إلى اعتبارات تتعلق بحماية النظام النقدي ومكافحة الجرائم المالية، غير أن هذا التوجه يقابله مسعى نحو تحديث المنظومة النقدية من خلال التفكير في اعتماد عملة رقمية سيادية تتمثل في الدينار الرقمي.

ومن هنا، تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في الآتي: إلى أي مدى ينسجم الحظر التشريعي للعملات الرقمية في الجزائر مع التوجه نحو اعتماد الدينار الرقمي، وما أثر ذلك على الأمن القانوني للنظام النقدي والمصرفي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما هي العملات الرقمية وما طبيعتها القانونية؟
- ما الأساس القانوني لحظرها في التشريع الجزائري وما آثار هذا الحظر على المعاملات والأمن القانوني؟
- وهل يمكن للدينار الرقمي أن يشكل بديلا قانونيا فعالا؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لبيان مفهوم العملات الرقمية والدينار الرقمي، مع توظيف المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص التشريعية التي تقر حظر التعامل بالعملات الرقمية وتبرز التوجه نحو اعتماد الدينار الرقمي، وكذلك تقييم فعالية الحظر التشريعي ومدى قدرة الدينار الرقمي على تحقيق الأمن القانوني.

وتهدف الدراسة إلى:

- توضيح الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية.
- تحليل حظر المشرع الجزائري لها وما يرتبط به من إشكالات قانونية.
- دراسة التوجه نحو الدينار الرقمي.
- تقييم مدى تحقيقه للأمن القانوني.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين وفق التفصيل الآتي: المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والإشكالات القانونية لحظر العملات الرقمية في الجزائر، وقسمناه إل مطلبين: الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية والثاني: الإشكالات القانونية المترتبة عن حظر العملات الرقمية؛ أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتوجه نحو الدينار الرقمي كخيار لتحديث النظام النقدي في الجزائر، وقسمناه هو الآخر إلى مطلبين: الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للدينار الرقمي، والثاني: تقييم التوجه نحو الدينار الرقمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والإشكالات القانونية لحظر العملات الرقمية في الجزائر

قبل الحديث عن الإشكالات القانونية المرتبطة بحظر العملات الرقمية في الجزائر، يقتضي البحث الوقوف على الإطار المفاهيمي لهذه العملات، باعتبارها محل التنظيم والحظر، لما لذلك من أهمية في فهم طبيعتها القانونية وتمييزها عن غيرها من الأشكال النقدية التقليدية. وعلى هذا الأساس، سيتم أولا تحديد مفهوم العملات الرقمية وخصائصها وأنواعها في (مطلب أول)، ثم الانتقال إلى تحليل الأساس القانوني لحظرها وآثاره في (مطلب ثان).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية

تثير العملات الرقمية إشكالات متعددة نتيجة حداثتها وتعقيد بنيتها التقنية، وهو ما يستدعي تحديد مفهومها وخصائصها، ثم بيان أنواعها، باعتبار أن التكييف القانوني لهذه العملات يمثل المدخل الأساسي لفهم موقف المشرع منها.

الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية وخصائصها

للعملات الرقمية عدة تعاريف وخصائص تميزها عن غيرها من العملات، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا الفرع.

أولا: تعريف العملات الرقمية

المصطلح الإنجليزي العملات الإلكترونية التي بدأت بنشأة البيتكوين(Bitcoin) هو (Crypto Currency)، الكتابات العربية تباينت في تسمية هذه العملات؛ فالبعض يطلق عليها تسمية العملات الافتراضية(Virtual Currency) ، والبعض الآخر يسميها العملات الإلكترونية (Electronic Money)، لكونها غير مادية ولا توجد في شكل محسوس بين أيدينا، في حين يطلق عليها آخرون تسمية العملات المشفّرة نظرا لاعتمادها على تقنيات التشفير، كما يُطلق عليها أيضا العملات الرقمية (Digital Currency) لأنها تتكون من رموز وأرقام دون وجود مادي فعلي، ويقتصر تداولها واستعمالها على البيئة الافتراضية (الإنترنت)[1]. وقد اعتمدنا في دراستنا تسمية العملات الرقمية لأنها الأدق والأكثر استعمالا عند المتخصصين.

وتعرف العملات الرقمية (Digital Currencies) بأنها وحدات رقمية للقيمة تُتداول إلكترونيا دون أن يكون لها وجود مادي، إذ تقتصر على شكل رقمي خالص. وتندرج ضمنها كل من العملات الافتراضية (Virtual Currencies)والعملات المشفّرة(Cryptocurrencies) ، فضلا عن العملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية(Central Bank Digital Currency – CBDC) . ومع ذلك، يذهب جانب من الفقه إلى التشكيك في دقة وصف هذه الأدوات بـ"العملة"، نظرا لعدم استيفائها الشروط الأساسية التي

[1] عبد الباري مشعل، تداول العملات الإلكترونية وكيفية تحديد البائع والمشتري (دراسة فنية شرعية)، The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research، 2021، ص 102

تُميّز النقود، ككونها وحدة حساب مستقرة، ومخزنا للقيمة، ووسيلة مقبولة للوفاء، ومعيارا لتسوية الديون المؤجلة. وبناء على ذلك، يفضل هذا الاتجاه تسميتها بـ"الأصول المشفّرة(Cryptoassets) .[2]

وتعرف كذلك بأنها: "رصيد أو سجلات مخزنة في ملفات أو قواعد بيانات إلكترونية، وهي تشمل النقد الإلكتروني، المال الرسمي المتداول بصورة إلكترونية والمعتمد على الحسابات البنكية وبطاقات الائتمان، والعملات الرقمية التي تصدر من البنوك المركزية، والعملات الافتراضية والمشفرة، وتلك التي تقتصر على مجتمعات معينة مثل الألعاب الإلكترونية والشبكات الاجتماعية وبطاقات مكافآت الولاء والمشتريات والأميال وغيرها[3]".

وقد سماها المشرع الجزائري بالأصول الافتراضية، وعرفها في الفقرة الأولى من المادة الثانية (م 1/2) من القانون رقم 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، بأنها: القيم الرقمية التي يمكن تداولها رقميا أو تحويلها، ويمكن أن تستعمل لأغراض الدفع أو الاستثمار.[4]

والملاحظ على التعريفات السابقة أن بعضها أغفل الجهة المصدرة أو الطبيعة القانونية أو نطاق التداول؛ لذلك نقترح تعريفا يشمل البعد التقني والاقتصادي والقانوني للعملات الرقمية وهو كالآتي: العملة الرقمية تمثيل رقمي للقيمة ينشأ ويُخزن ويُتداول إلكترونيا عبر نظم معلوماتية مؤمنة بتقنيات التشفير أو غيرها، ويستخدم كوسيلة للتبادل أو لنقل القيمة، وقد يصدر عن سلطة نقدية رسمية فيكتسب صفة قانونية، أو عن جهات خاصة أو شبكات لامركزية دون أن يتمتع بصفة النقد القانوني، ويتداول ضمن نطاق قد يكون عاما أو محدودا، مع إمكانية قبوله من أطراف مختلفة وفقا لقواعد تنظيمية أو تعاقدية.

الفرع الثاني: أنواع العملات الرقمية وخصائصها

نظرا لتعدد صور العملات الرقمية وتباين آليات عملها، أصبح من الضروري التمييز بين أنواعها المختلفة وإبراز خصائصها الأساسية، لما لذلك من دور في تحديد طبيعتها القانونية وفهم الإشكالات التي تثيرها.

[2] انظر: هبة عبد المنعم، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد: 11، فبراير 2020، ص 01.

[3] علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية: دراسة حول المتغيرات التي فرضتها التكنولوجيات الحديثة على المفاهيم المرتبطة بالنقد ودور العملات الرقمية في تشكيل مستقبل الأسواق المالية، الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2021، ص 65.

[4] القانون رقم 25-10 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1427 الموافق 06 فبراير سنة 2005، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد: 48، لسنة 2025، ص 04.

أولا: أنواع العملات الرقمية [5]

تنقسم العملات الرقمية إلى نوعين أساسيين هما: العملات الرقمية الرسمية والعملات الافتراضية، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى عملات مشفرة وأخرى مستقرة.

1. **العملات الرقمية الرسمية:** تشمل المدفوعات الإلكترونية مختلف أشكال التعاملات المالية الرقمية، كما تتضمن التوجهات الحديثة نحو إصدار عملات رقمية سيادية تصدر عن البنوك المركزية، مثل اليوان الرقمي الصيني واليورو الرقمي. وتتميز هذه العملات بكونها تصدر عن البنوك المركزية والحكومات، وتمثل تمثيلا رقميا للعملات الورقية أو لأصول محددة، كما تكتسب صفتها القانونية متى صدرت بموجب تشريعات رسمية.
2. **العملات الافتراضية:** هي عملات تتداول داخل بيئات رقمية افتراضية، سواء في نطاق مجتمعات مغلقة أو مفتوحة. وتقوم آلية إصدارها وتداولها على تقنيات التشفير، دون أن تخضع لرقابة البنوك المركزية أو أي جهة تنظيمية رسمية. كما يتم التحكم فيها وإدارتها من قبل مطوريها أو القائمين على شبكاتها، دون أن يترتب عليها أي التزامات قانونية أو مالية تجاه أي جهة. وتتميز عموما بما يلي:

– تنشأ في أغلب أشكالها بدون مكافئ نقدي مادي لها؛

– عمليات البيع والشراء والأطراف المتعاملة تتم بالمجهولية والسرية، ولا يمكن مراقبة معاملاتها أو تعقبها أو التدخل فيها؛

– يحدد السوق قيمتها من خلال عمليات البيع والشراء وحركة العرض والطلب، ومنه فهي عرضة لتقلبات الأسعار؛

– غير منظمة بأي قانون رسمي حتى الآن وغير خاضعة للرقابة، ويتم التحكم بها من قبل المطورين؛

[5] انظر هذا التقسيم: علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص 68 وما بعدها/ مرزوق آمال، واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد: 17، العدد: 01، 2023، ص 03 وما بعدها/ مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 09، العدد: 02، 2025، ص 101 وما بعدها/ الأخضر عمر وعبد الكريم بو غزالة امحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، ص 40 وما بعدها.

– يمكن تحويلها لعملات محلية عبر بيع وشراء السلع والخدمات.

وتنقسم هذه العملات بدورها كما أشرنا سابقا إلى نوعين رئيسيين: العملات المشفرة والعملات المستقرة.

أ. **العملات المشفرة:** تُعد العملات المشفرة نوعا خاصا من العملات الافتراضية، تقوم على تقنيات التشفير والدفاتر الرقمية الموزعة(Blockchain) ، دون الحاجة إلى وسيط مركزي، حيث تُسجل المعاملات بشكل دائم وغير قابل للتعديل. وتُعد عملة البيتكوين أول مثال عليها، تلتها العديد من العملات الأخرى.

ب. **العملات المستقرة:** هي عملات رقمية خاصة تهدف إلى تقليل تقلب الأسعار، حيث تُربط قيمتها بأصول مستقرة مثل العملات الورقية كالدولار الأمريكي. وتجمع بين مزايا التقنية الرقمية والاستقرار النسبي، مما جعلها أكثر قابلية للاستخدام في المدفوعات، وقد بدأ اعتمادها من قبل بعض شركات الدفع العالمية. [6]

ثانيا: خصائص العملات الرقمية[7]

الخصائص	العملات الرقمية الافتراضية		العملات الرقمية المركزية (CBDC)
	العملات المشفرة	العملات المستقرة	
القيمة	غير مدعومة من قبل سلطة، ولكنها تحدد بقرار وقبول في الاقتصاد الحقيقي.	قيمتها مربوطة بواحدة أو أكثر من العملات كالدولار الأمريكي، وكذلك اليورو بنسبة ثايتة، واحد لواحد مع العملة المرجعية.	مدعومة من البنك المركزي (السلطة الرسمية).

[6] انظر هذا التقسيم: علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص 68 وما بعدها/ مرزوق آمال، واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد: 17، العدد: 01، 2023، ص 03 وما بعدها/ مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 09، العدد: 02، 2025، ص 101 وما بعدها/ الأخضر عمر وعبد الكريم بو غزالة امحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، ص 40 وما بعدها.

[7] مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 09، العدد: 02، 2025، ص 102.

المركزية	لامركزية، تعتمد على المعاملات المباشرة بين الأفراد دون وسيط.	معاملاتها لا تزال تمر عبر النظام المصرفي أو مؤسسات مالية وسيطة.	مركزية، حيث تصدرها وتنظمها البنوك المركزية.
التقنية	تعتمد على تقنية البلوكتشين (مثل البيتكوين).	تستخدم أنواعا مختلفة من التقنيات البلوكتشين، وإيثريوم.	أموتع مختلفة من التقنيات.
تأمين المعاملات	يتم استخدام التشفير لتأمين المعاملات، والتحكم في إنشاء وحدات جديدة.	يجب أن يعكس مقدار العملة المستخدمة كغطاء للعملة المستقرة المعروض المتداول منها، عبر البنوك أو المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم.	مخاطر منخفضة، لأنها مدعومة من البنك المركزي.
التقلب	تقلب عال جدا.	تقلب منخفض مقارنة بالعملة المرجعية.	تقلب منخفض جدا، مماثل للعملة المرجعية.
موقف السلطات العامة	أقل تحت التدقيق مقارنة بالعملات المشفرة ولكنها تخضع للتنظيم.	أقل تحت التدقيق.	مدعومة بشكل كامل من السلطات العامة.

المطلب الثاني: الإشكالات القانونية المترتبة عن حظر العملات الرقمية

بعد تحديد الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية، يثور التساؤل حول الأساس الذي اعتمد عليه المشرع الجزائري في حظرها، ومدى انسجام هذا الحظر مع الواقع العملي. كما تبرز أهمية دراسة الآثار القانونية لهذا الحظر، خاصة على مستوى الأمن القانوني واستقرار المعاملات المالية.

الفرع الأول: الأساس القانوني لحظر العملات الرقمية في الجزائر ومبرراته

يمكن القول بأن حظر العملات الرقمية في الجزائر يستند إلى مبدأ احتكار الدولة لإصدار النقود، حيث يمنح القانون النقدي والمصرفي هذه الصلاحية للبنك المركزي دون غيره، كما يرتبط بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أولا: الأساس القانوني لحظر العملات الرقمية في الجزائر

أ. قانون المالية لسنة 2018:

حظر المشرّع الجزائري التعامل بالعملات الرقمية، رغم أن هذه الأخيرة تشمل طيفا واسعا من الأصول النقدية الرقمية. غير أنه ركز، بشكل شبه حصري، على تنظيم نوع واحد منها هو الأكثر إثارة للجدل، والمتمثل في العملات الافتراضية[8].فجاء موقفه صريحا في منع إصدار والتعامل بالعملة الرقمية الافتراضية والعقاب على المخالفين، حيث نص في المادة مائة وسبعة عشرة (117)من قانون المالية لسنة 2018 على: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية. يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها"[9].

إلا أن الملاحظ على هذا الحظر الوارد في نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 أنه غير قابل للتطبيق لغموض التدابير العقابية الواضحة وعدم وجود نصوص قانونية وتنظيمية تنص على نوع الجرم ونوع العقاب المقابل له[10].

رغم الحظر القانوني المفروض على التعامل بالعملات الافتراضية، استمر التداول غير الرسمي لهذه الأصول في الجزائر، حيث لجأ العديد من المستخدمين إلى شبكات الند للند (P2P) وتقنيات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN)والمنصات الأجنبية لإجراء التحويلات المالية وعمليات الشراء عبر الإنترنت، متجاوزين بذلك القنوات

[8] انظر: مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص 110.

[9] القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 27 سبتمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد: 76 لسنة 2017.

[10] سعاد قصعة ولينذة بومحراث، العملات الرقمية المشفرة وحكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مداخلة في الملتقى الوطني حول ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي-تطبيقات وتحديات-، المنعقد يوم 23 نوفمبر 2021، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، ص 17.

المصرفية التقليدية. ويزداد هذا التوجه في ظل عدم إتاحة البنوك المحلية تحويل العملات التقليدية إلى العملات الافتراضية، مقابل إتاحة بعض منصات التداول الأجنبية بدائل غير رسمية تمكّن المستخدمين من بيع وشراء هذه العملات.غير أنّ هذه الممارسات تظل محفوفة بالمخاطر القانونية، إذ يعرّض الانخراط في أنشطة مرتبطة بالعملات المشفّرة أصحابها للمساءلة والمتابعة القضائية. وفي هذا السياق، يُظهر تقرير Triple A أنّ معدل تبنّي العملات الافتراضية في الجزائر لا يزال محدودا، حيث يُقدَّر بنحو 2.4% من السكان (أي ما يقارب 1.02 مليون مستخدم)، وهو ما يعكس من جهة ضعف الانتشار، ومن جهة أخرى وجود هامش للنمو في هذا المجال رغم تواضع النسبة مقارنة بعدد السكان[11].

واستمر متداولو العملات الافتراضية في الجزائر في التعامل بها عبر منصات غير مرخّصة، مما أدى إلى انتشارها خارج الأطر الرسمية. وقد أثار ذلك مخاوف متزايدة لدى السلطات، خاصة من استخدامها في غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، نظرا لصعوبة تتبعها. وتعززت هذه المخاوف مع تصنيف الجزائر ضمن الدول عالية المخاطر، حيث احتلت المرتبة 14 عالميا من أصل 203 دول وفق تقرير **Basel AML Index 2024**بمعدل 10/6.92[12].

في هذا السياق، ونظرا للتداعيات المترتبة عن انتشار التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر رغم حظرها بالمادة 117 من قانون المالية لسنة 2018، فقد جرمها المشرع بالقانون 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، وهذا ما سنفصله في الجزئية الموالية.

ب. تجريم العملة الرقمية الافتراضية بالقانون رقم 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما:

من أبرز الجرائم التي تمولها النقود الرقمية الافتراضية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار غير مشروع بالأسلحة والنصب والاحتيال و المخدرات والمؤثرات العقلية والإضرار بالاقتصاد الوطني[13]، جرّم المشرع الجزائري

[11] انظر: مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص 111.

[12] انظر: المرجع نفسه، ص 112.

[13] قعموسي هواري، تجريم العملة الافتراضية الرقمية بقانون تبييض الأموال رقم 25-10 بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 10، العدد: 02، 2025، ص 08.

العملة الرقمية بموجب القانون رقم 25-10المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الذي نص صراحة في المادة السادسة مكرر (م 06 مكرر) منه على تجريم وحظر التعامل بالأصول الافتراضية داخل التراب الوطني، حيث يشمل الحظر:

- إصدار الأصول الافتراضية؛
- شراء أو بيع أو استعمال أو حيازة أو تداول الأصول الافتراضية؛
- أو الإعلان أو الترويج لها؛
- استخدامها كوسيلة للدفع أو الاستثمار؛
- تعدين العملات الافتراضية[14].

وقد قد نص المشرع الجزائري في المادة 31 مكرر من القانون المذكور أعلاه، على أن أي مخالفة للأحكام الواردة في المادة 06 مكرر يعرض صاحبه للعقوبة بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين[15].

وفي الأخير؛ يمكن القول بأن الحظر التشريعي للعملات الرقمية في الجزائر يعكس توجها وقائيا أكثر منه تنظيميا.

ثانيا: مبررات حظر الجزائر للعملات الرقمية

حظرت الجزائر العملات الرقمية للمبرارات الآتية:

– التقلبات المالية: العملات الرقمية مثل البيتكوين والإيثريوم معروفة بتقلباتها الكبيرة في القيمة. هذا التقلب يجعلها محفوفة بالمخاطر، ويخشى صناع القرار أن يؤدي استخدامها إلى عدم استقرار مالي واقتصادي.

– مخاطر أمنية: تعتقد السلطات الجزائرية أن العملات الرقمية قد تُستخدم في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، خاصة في ظل صعوبة تتبع المعاملات التي تتم عبر هذه العملات.

[14] انظر: القانون رقم: 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، مرجع سابق.
[15] انظر: القانون رقم: 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، المرجع نفسه.

– حماية العملة الوطنية: تفرض الجزائر رقابة صارمة على العملة الوطنية (الدينار الجزائري) والتحويلات المالية الدولية. تعتبر الحكومة أن العملات الرقمية قد تشكل تهديدا لهذه الرقابة وقد تفتح الباب لتهريب رؤوس الأموال.

– عدم وجود تنظيم واضح: في الجزائر، لا توجد بعد الأطر القانونية أو الرقابية التي يمكن أن تتيح التعامل بالعملات الرقمية بشكل منظم، وهذا ما يزيد من صعوبة تنظيم هذا القطاع وضبطه[16].

الفرع الثاني: آثار وتداعيات الحظر على الأمن القانوني والمعاملات المالية

لا يمكن الحسم في مدى تأثير القانون 25-10 في الوقت الراهن، إذ لن تتبين نتائجه الفعلية إلا خلال الفترة المقبلة.

وقد صدر هذا التشريع استجابة لضرورات المرحلة الحالية، نظرًا لدوره في الحد من المخاطر المالية ومواكبة التوصيات الدولية، لا سيما عقب إدراج الجزائر ضمن القائمة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالي، وهو ما استدعى تعزيز آليات الرقابة المالية ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

غير أن هذا الحظر الصارم قد تترتب عنه جملة من التداعيات السلبية، تتمثل في:

- تقييد الابتكار الرقمي: قد يحد حظر العملات الافتراضية من تطوير تقنيات البلوكشين، التي تستخدم في مجالات مثل سلاسل التوريد وأنظمة الهوية والتصويت الآمن، نظرا لاعتماد هذه التطبيقات على الرموز الرقمية وشبكات الاختبار، مما قد يؤدي إلى إضعاف الابتكار في هذا المجال .
- تأثير سلبي على الشمول المالي: قد يؤدي الحظر إلى تعميق الفجوة المالية، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني أصلًا من ضعف الخدمات المصرفية التقليدية .
- هجرة الكفاءات الجزائرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية: قد يدفع الحظر المطورين ورواد الأعمال إلى الانتقال نحو دول توفر بيئة أكثر مرونة، مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للاقتصاد الرقمي في الجزائر ويعزز عزلتها عن التطورات الإقليمية .

[16] منصة: Binance Square، العملات الرقمية في الجزائرDZ: بين الحظر والمستقبل الرقمي، مقال منشور على الرابط https://www.binance.com، تاريخ الولوج: 2026/12/27، على الساعة: 23.00.

- زيادة النشاط السري غير المنظم: قد لا يفضي الحظر إلى القضاء على التعامل بالعملات الافتراضية، بل يدفعه إلى الخفاء، بما يزيد من صعوبة تتبعه ويرفع من مخاطر الأنشطة غير المشروعة. [17]

كما أنه يطرح العديد من الإشكالات القانونية، من أهمها:

- الفراغ التشريعي: يعني غياب إطار قانوني متكامل ينظم مختلف جوانب التعامل بالعملات الرقمية، سواء من حيث تحديد طبيعتها القانونية أو تنظيم تداولها أو ضبط المسؤوليات المرتبطة بها. ويؤدي هذا الفراغ إلى بقاء العديد من المسائل دون تنظيم واضح، والاكتفاء بموقف الحظر دون بدائل تنظيمية.

- صعوبة الإثبات القانوني: تتمثل في التحديات التي تواجه السلطات القضائية في إثبات العمليات المرتبطة بالعملات الرقمية، نظرا لاعتمادها على تقنيات مشفرة ولامركزية، وصعوبة تتبع المعاملات أو تحديد هوية الأطراف الفاعلة بدقة، مما يعيق تطبيق القواعد القانونية والعقوبات بشكل فعال.

وبالتالي؛ يمكن القول بأن حظر العملات الرقمية في الجزائر دون إيجاد بدائل قانونية سيؤدي لا محالة إلى استمرار التداول خارج الإطار القانوني؛ فهو إذن، لا يلغي الظاهرة بل يدفعها نحو الاقتصاد غير الرسمي

وهذا ما جعل المشرع في القانون النقدي والمصرفي الجديد يوجه الأنظار نحو بديل قانوني يحقق مواكبة التحول الرقمي مع الحد من مخاطر العملات الافتراضية والمحافظة على الأمن، وهو التوجه نحو عملة رقمية سيادية تسمى الدينار الرقمي، وهو ما سنفصل الحديث فيه في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: التوجه نحو الدينار الرقمي كخيار لتحديث النظام النقدي

في مقابل الحظر التشريعي للعملات الرقمية في الجزائر، برز اتجاه نحو تبني عملة رقمية سيادية تمثل بديلا منظما، وهو ما يستدعي التطرق إلى مفهوم الدينار الرقمي في (مطلب أول)، ثم تقييم هذا التوجه في (مطلب ثان).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للدينار الرقمي

يمثل الدينار الرقمي تجسيدا للتحول الرقمي في المجال النقدي لذلك لابد من التطرق إلى تعريفه وبيان خصائصه في (فرع أول)، ثم تمييزه عن العملات اللامركزية في (فرع ثان).

[17] انظر: مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص 111.

الفرع الأول: تعريف الدينار الرقمي وخصائصه والأهداف المرجوة منه

سنحاول ها هنا تعريف الدينار الرقمي أولا، ثم بيان خصائصه ثانيا، ثم بيان الأهداف المرجوة منه ثالثا.

أولا: تعريف الدينار الرقمي

في ظل التطور المتسارع في أنماط النقد الرقمي، برزت العملات الرقمية المركزية كإحدى الآليات التي تسعى من خلالها الدول إلى مواكبة التحولات المالية والتقنية، والحد من المخاطر المرتبطة بالعملات غير المنظمة أو مجهولة المصدر. وقد اتجهت عدة دول إلى تبني هذا النموذج ضمن سياساتها النقدية، حيث تطرح هذه العملات في شكل رقمي بدلا من النقود التقليدية، مع احتفاظها بوظائفها الأساسية كوسيلة للدفع ووحدة حساب ومخزن للقيمة، دون اشتراط الاعتماد على تقنية البلوكشين كما هو الحال في العملات المشفرة. وفي هذا السياق، أقر المشرع الجزائري، بموجب المادة الثانية (م 02) من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، التوجه نحو إصدار عملة رقمية سيادية تحت مسمى "الدينار الرقمي"، وذلك في إطار إصلاحات تهدف إلى دعم النظام النقدي وتعزيز فعاليته، لاسيما من خلال توسيع الشمول المالي وتحسين كفاءة السياسة النقدية.

ويمكن تعريف العملات الرقمية للبنوك المركزية بأنها شكل جديد من أشكال النقود الرقمية المركزية، يمكن استخدامها من قبل الأسر والشركات للقيام بمختلف التعاملات، وهي في جوهرها "ورقة نقدية رقمية"، فهي تمثيل رقمي للعملة الوطنية يصدرها البنك المركزي، كما تكون متاحة للأفراد وتسمى العملات الرقمية المركزية بغرض التجزئة، وللشركات والمؤسسات المالية وتعرف بالعملات الرقمية المركزية بغرض الجملة[18].

فالدينار الرقمي الجزائري إذن هو شكل جديد من أشكال العملات الرقمية المركزية، يعتبر تمثيلا رقميا للعملة الوطنية يصدر عن البنك المركزي ويتمتع بصفة النقد القانوني، ويتداول عبر أنظمة إلكترونية خاضعة لرقابة السلطة النقدية .فهو يندرج ضمن فئة العملات الرقمية السيادية التي تسعى من خلالها البنوك المركزية إلى رقمنة النقود الرسمية، بما يسمح بالحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيز أدوات الرقابة، مع الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية. وبذلك، لا يعد الدينار الرقمي عملة جديدة مستقلة، وإنما امتدادا رقميا للعملة التقليدية ضمن إطار تنظيمي مركزي.

[18] انظر: عثامنية عثمان وبن قيراط وداد، نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي بالجزائر: الدينار الجزائري الرقمي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد: 08، العدد: 03، ديسمبر 2022، ص 59/ وانظر أيضا: بهلولي أحمد: دور مشروع الدينار الرقمي الجزائري كأداة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي: محاكاة نموذج (Brandon Joel Tan 2023) للعملة الرقمية للبنك المركزي و الشمول المالي، Revue Algérienne de Finance Islamique Vol. 03, N° : 02 (2025) ; P : 04 .

ثانيا: خصائص الدينار الرقمي

لما كانت العملات الرقمية الرسمية تُعد نقودًا قابلة للتداول، فإنه لا بد من تمتعها بخصائص النقود القانونية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **لها قيمة نقدية محددة** :إذ تستمد هذه العملات قيمتها من العملات الورقية الوطنية، حيث تُخزن في محافظ إلكترونية، ولا تختلف عنها من حيث القيمة إلا في الشكل الإلكتروني فقط دون تغيير في الجوهر النقدي .
- **الإصدار من طرف البنوك المركزية** :حيث تُصدر العملات الرقمية الرسمية من قبل السلطات النقدية المركزية، وتخضع لإطار قانوني وتنظيمي واضح، كما تضمنها النظم السياسية والإدارية للدولة، مما يمنحها صفة الرسمية والموثوقية .
- **سهولة الوصول إليها** :يتطلب نجاح العملة الرقمية الرسمية توفرها عبر وسائل بسيطة ومتاحة، بما يضمن سهولة تداولها واستخدامها وقبولها كوسيلة دفع دون تعقيدات تقنية أو إجرائية .
- **المرونة وقابلية التوسع والتطوير** :ينبغي أن تتسم هذه العملات بالمرونة، بما يسمح بتطويرها بشكل مستمر، وجعلها أكثر جاذبية للمتعاملين، مع مواكبة التغيرات التقنية والمالية واحتياجات المستخدمين .
- **مستوى الأمان** :تعتمد العملة الرقمية المركزية على تقنيات تشفير ورموز رقمية عالية الحماية، بما يضمن سلامة المعاملات ويحميها من الاختراق أو التزوير أو أي تهديد إلكتروني يمس قواعد البيانات أو الحسابات .
- **الشمول المالي** :تهدف هذه العملات إلى إتاحة الوصول إلى النظام المالي لجميع المستخدمين، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات في المناطق النائية أو المهمشة، بما يعزز الإدماج المالي ويوسع قاعدة المستفيدين. [19]

الفرع الثاني: تمييز الدينار الرقمي عن العملات اللامركزية

أولا: من حيث الجهة المصدرة

- الدينار الرقمي :يصدر عن البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية رسمية، ما يمنحه طابعا سياديا .
- العملات الرقمية اللامركزية :تُنشأ وتُدار عبر شبكات موزعة دون وجود جهة مركزية مُصدِرة أو مشرفة .

[19] بوتوشنت رجاء وزقاري أمال، بطاقة الدفع الالكتروني اعتمادا على العملة الرقمية قراءة في ضوء قانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 09، العدد: 01، جانفي 2025، ص 07.

ثانيا: من حيث الطبيعة القانونية

- الدينار الرقمي :يعد نقدا قانونيا (Legal Tender) يتمتع بقوة إبرائية ملزمة في التعاملات .
- العملات اللامركزية :لا تحظى بصفة قانونية رسمية في أغلب التشريعات، وتُعد أصولا رقمية غير معترف بها أو محل تنظيم/حظر .

ثالثا: من حيث الرقابة والتنظيم

- الدينار الرقمي :يخضع لرقابة مباشرة من البنك المركزي، مع إمكانية تتبع جميع المعاملات .
- العملات اللامركزية :تعمل خارج الرقابة المركزية، وتعتمد على بروتوكولات تقنية دون إشراف سلطة نقدية .

رابعا: من حيث الاستقرار والقيمة

- الدينار الرقمي :يتمتع باستقرار نقدي لارتباطه المباشر بالعملة الوطنية .
- العملات اللامركزية :تتسم بتقلبات سعرية حادة نتيجة خضوعها للعرض والطلب والمضاربة .

خامسا: من حيث الهدف والوظيفة

- الدينار الرقمي :يهدف إلى تحديث النظام النقدي، وتعزيز الشمول المالي، وتقوية أدوات السياسة النقدية .
- العملات اللامركزية :تُستخدم غالبا كأصول استثمارية أو وسيلة تبادل خارج النظام المالي التقليدي .

يتضح أن الدينار الرقمي يمثل عملة سيادية منظمة خاضعة للسلطة النقدية، بينما تمثل العملات الرقمية اللامركزية نظاما ماليا مستقلا خارج الإطار السيادي للدولة، وهو ما يفسر اختلاف الموقف القانوني والتنظيمي من كل منهما.

الفرع الثالث: الأهداف المرجوة من الإعلان عن مشروع الدينار الرقمي[20]

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع الدينار الرقمي الجزائري فيما يلي:

[20] في يناير 2022، أعلن والي بنك الجزائر، رباح مختار، أن البنك المركزي بدأ دراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية، في إطار سعيه لمواكبة التطورات العالمية وتحديث نظام الدفع، وذلك بعد دراسات وتحليلات مستمرة حول فرص ومخاطر التحول الرقمي في القطاع المالي.

- **تحديث نظام الدفع** :من خلال تقليص الاعتماد على النقد الورقي واستبداله بوسائل دفع رقمية آمنة وفعالة، بما يساهم في خفض تكاليف طباعة النقد وتداوله .
- **مواجهة تحديات العملات المشفرة** :عبر وضع إطار تنظيمي للظواهر النقدية الرقمية المستجدة، والحد من استخدام العملات الرقمية الخاصة في الأنشطة غير المشروعة .
- **تعزيز الشمول المالي** :من خلال تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية وتخفيض تكلفتها، خاصة للفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي .
- **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي** :عبر تعزيز شفافية المعاملات وإمكانية تتبع التدفقات المالية، مما يساعد على تضييق نطاق الاقتصاد الموازي وتحسين الإيرادات الجبائية .
- **تحسين فعالية السياسة النقدية** :إذ يتيح الدينار الرقمي للبنك المركزي قدرة أكبر وأسرع على التأثير في الكتلة النقدية، بما يسهل تنفيذ السياسة النقدية .
- وتسعى رؤية بنك الجزائر إلى ما هو أبعد من مجرد إصدار عملة رقمية، إذ تهدف إلى بناء منظومة رقمية متكاملة يكون فيها الدينار الرقمي عنصرا محوريا، مع ربطه بأنظمة الدفع القائمة وتشجيع الابتكار في القطاع المالي من قبل البنوك التجارية وشركات التكنولوجيا المالية[21].

المطلب الثاني: تقييم التوجه نحو الدينار الرقمي

يستوجب تقييم هذا التوجه دراسة مدى مساهمته في تحقيق الأمن القانوني أولا، ثم بيان التحديات التي تواجهه ثانيا.

الفرع الأول: دور الدينار الرقمي في تعزيز الأمن القانوني

- تعزيز الشفافية في المعاملات المالية من خلال تسجيل العمليات بشكل رقمي قابل للتتبع .
- تقليل حالات الغموض والنزاعات المرتبطة بإثبات المعاملات المالية .
- دعم الأمن القانوني عبر وضوح المركز القانوني للدينار الرقمي باعتباره نقدا سياديا صادرا عن البنك المركزي .
- تعزيز الثقة في النظام النقدي نتيجة الطابع الرسمي للعملة الرقمية .
- المساهمة في مكافحة غسل الأموال والاقتصاد غير الرسمي من خلال تتبع التدفقات المالية .

[21] انظر: بهلولي أحمد: دور مشروع الدينار الرقمي الجزائري كأداة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي: محاكاة نموذج (Brandon Joel Tan 2023 للعملة الرقمية للبنك المركزي و الشمول المالي، مرجع سابق، ص 07.

- إدماج المعاملات داخل نظام رقابي منظم يحد من الأنشطة غير المشروعة .
- تقليل النزاعات القانونية بفضل توفر آثار إلكترونية قابلة للإثبات في المعاملات الرقمية .

الفرع الثاني: تحديات التوجه نحو الدينار الرقمي

- **تحديات قانونية** :غياب إطار تشريعي متكامل ينظم العملات الرقمية بشكل دقيق، مما يثير إشكالات في تحديد المسؤوليات القانونية .
- **تحديات تقنية وأمنية** :مخاطر الاختراقات والهجمات السيبرانية وضرورة توفير أنظمة حماية متطورة .
- **ضعف البنية التحتية الرقمية** :تفاوت مستوى التطور الرقمي بين المناطق، مما يعيق التطبيق الشامل .
- **تحدي القبول المجتمعي** :الحاجة إلى تعزيز الثقة والوعي لدى المستخدمين والمؤسسات .
- الحاجة إلى تطوير ثقافة مالية رقمية لضمان نجاح التحول النقدي .

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

- يتضح من خلال الدراسة أن التقسيم العلمي للعملات الرقمية يعد مدخلا أساسيا لفهم الإشكال، حيث يمكن التمييز بين عملات رقمية مركزية (CBDC) تصدر عن البنوك المركزية، وعملات رقمية خاصة تشمل العملات الافتراضية بنوعيها المشفرة والمستقرة، وهو تقسيم يترتب عنه اختلاف جوهري في الطبيعة القانونية ومستوى الرقابة والتنظيم .
- أن الجمع بين الحظر والتوجه نحو الدينار الرقمي لا يعكس تناقضا، بل يجسد سياسة تشريعية احترازية، غير أن فعاليتها تبقى رهينة بمدى تطوير إطار قانوني متكامل ينظم هذه الظاهرة.
- أبان الحظر التشريعي المعتمد في الجزائر عن محدودية فعاليته، حيث استمر التداول غير الرسمي للعملات الرقمية عبر قنوات بديلة، مما قلل من أثره العملي .
- يعد الدينار الرقمي توجها واعدا لتحديث النظام النقدي، لما يمكن أن يحققه من شفافية، وشمول مالي، وتحسين فعالية السياسة النقدية .
- يواجه مشروع الدينار الرقمي الجزائري تحديات قانونية وتقنية ومجتمعية قد تؤثر على سرعة ونجاح تطبيقه.

وانطلاقا من النتائج السابقة، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- الإسراع في وضع إطار تشريعي شامل ينظم العملات الرقمية المركزية والدينار الرقمي بما يضمن الأمن القانوني للمتعاملين.
- تبني سياسة تدريجية في إدخال الدينار الرقمي لضمان التكيف الاجتماعي والمؤسساتي معه.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير أنظمة الأمن السيبراني لحماية المعاملات المالية الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 27 سبتمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد: 76 لسنة 2017.

2- القانون رقم 25-10 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1427 الموافق 06 فبراير سنة 2005، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد: 48، لسنة 2025.

3- الأخضر عمر وعبد الكريم بو غزالة امحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022.

4- بهلولي أحمد: دور مشروع الدينار الرقمي الجزائري كأداة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي: محاكاة نموذج (Brandon Joel Tan 2023) للعملة الرقمية للبنك المركزي و الشمول المالي، Revue Algérienne de Finance Islamique Vol. 03, N° : 02 (2025).

5- بوتوشنت رجاء وزقاري أمال، بطاقة الدفع الالكتروني اعتمادا على العملة الرقمية قراءة في ضوء قانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 09، العدد: 01، جانفي 2025.

6- سعاد قصعة وليندة بومحراث، العملات الرقمية المشفرة وحكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مداخلة في الملتقى الوطني حول ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي-تطبيقات وتحديات-، المنعقد يوم 23 نوفمبر 2021، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة.

7- عبد الباري مشعل، تداول العملات الإلكترونية وكيفية تحديد البائع والمشتري (دراسة فنية شرعية)، The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research، 2021.

8- علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية: دراسة حول المتغيرات التي فرضتها التكنولوجيات الحديثة على المفاهيم المرتبطة بالنقد ودور العملات الرقمية في تشكيل مستقبل الأسواق المالية، الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2021.

9- عثامنية عثمان وبن قيراط وداد، نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي بالجزائر: الدينار الجزائري الرقمي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد: 08، العدد: 03، ديسمبر 2022.

10- قعموسي هواري، تجريم العملة الافتراضية الرقمية بقانون تبييض الأموال رقم 25-10 بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 10، العدد: 02، 2025.

11- مرزوق آمال، واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد: 17، العدد: 01، 2023.

12- مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد: 09، العدد: 02، 2025.

13- هبة عبد المنعم، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد: 11، فبراير 2020.

14- منصة: Binance Square، العملات الرقمية في الجزائرDZ: بين الحظر والمستقبل الرقمي، مقال منشور على الرابط https://www.binance.com ، تاريخ الولوج: 2026/12/27، على الساعة: 23.00.